

**الواجبات التجارية للتاجر في المملكة الأردنية الهاشمية: نظرة عامة وتحليل**

**إعداد الطالبة:**

منال شعبان سلامة العتيبي

**المادة:**

مبادئ القانون التجاري

إشراف الدكتور الفاضل:

محمد توفيق بطاح

# ﻣﻘﺪﻣﺔ: ﻧﻈﺮة ﻋﺎﻣﺔ على القاﻧﻮن اﻟﺗﺟﺎري ﻓﻲ اﻷردن:

ﻗﺎﻧون اﻟﺗﺟﺎرة ﻓﻲ اﻟﻣﻣﻠﻛﺔ اﻷردﻧﯾﺔ اﻟﮭﺎﺷﻣﯾﺔ ھو اﻟﻘواﻋد واﻟﻠواﺋﺢ اﻟﺗﻲ ﺗﻧظم اﻟﻌﻼﻗﺎت اﻟﺗﺟﺎرﯾﺔ واﻟﻧﺷﺎطﺎت ﻓﻲ اﻟﺑﻼد. ﯾﻘدم اﻟﻘﺎﻧون إرﺷﺎدات ﻣﺣددة ﺑﺷﺄن اﻟﻌدﯾد ﻣن اﻟﺟواﻧب اﻟﻣﺗﻌﻠﻘﺔ ﺑﺎﻷﻋﻣﺎل اﻟﺗﺟﺎرﯾﺔ ﺑﻣﺎ ﻓﻲ ذﻟك ﺗﺄﺳﯾس وﺗﺷﻐﯾل اﻟﺷرﻛﺎت، اﻟﺗﻌﺎﻣﻼت اﻟﺗﺟﺎرﯾﺔ، اﻟﻌﻘود، اﻟﺿﻣﺎﻧﺎت، وﺣﻣﺎﯾﺔ اﻟﻣﺳﺗﮭﻠك. اﻟﻘﺎﻧون اﻟﺗﺟﺎري اﻷردﻧﻲ، اﻟذي ﯾﻌود إﻟﻰ ﻗﺎﻧون رﻗم 12 ﻟﺳﻧﺔ 1966، ﯾﮭدف إﻟﻰ ﺿﻣﺎن اﻟﻧزاھﺔ واﻟﺷﻔﺎﻓﯾﺔ ﻓﻲ اﻟﺳوق وﺣﻣﺎﯾﺔ ﺣﻘوق ﺟﻣﯾﻊ اﻷطراف اﻟﻣﻌﻧﯾﺔ. ﯾﺗطﻠب اﻟﻘﺎﻧون ﻣن اﻟﺗﺟﺎري اﻻﻣﺗﺛﺎل ﻟﻣﺟﻣوﻋﺔ ﻣن اﻟواﺟﺑﺎت واﻟﻣﺳؤوﻟﯾﺎت اﻟﺗﻲ ﺗﺿﻣن ﺳﻼﻣﺔ اﻟﻣﻌﺎﻣﻼت وﺗﻌزز اﻟﺛﻘﺔ ﻓﻲ اﻟﻧظﺎم اﻟﺗﺟﺎري اﻷردﻧﻲ.

**أوﻻً : دور اﻟﺗﺟﺎرة ﻓﻲ اﻻﻗﺗﺻﺎد اﻷردﻧﻲ:**

اﻟﻣﻣﻠﻛﺔ اﻷردﻧﯾﺔ اﻟﮭﺎﺷﻣﯾﺔ ھﻲ دوﻟﺔ ﺗﻘﻊ ﻓﻲ ﻣﻧطﻘﺔ اﻟﺷرق اﻷوﺳط ، وﺗﺣدھﺎ ﺳورﯾﺎ ﻣن اﻟﺷﻣﺎل واﻟﻌراق ﻣن اﻟﺷرق، واﻟﺳﻌودﯾﺔ ﻣن اﻟﺟﻧوب واﻟﺷرق، وﻓﻠﺳطﯾن ﻣن اﻟﻐرب ﺑﺣﯾث أن ﻣوﻗﻌﮭﺎ اﻟﺟﻐراﻓﻲ ﯾﻠﻌب دوراً ھﺎﻣﺎً ﻓﻲ اﻗﺗﺻﺎد اﻟﺑﻼد، ﺣﯾث ﯾﻣﺛل اﻟﺗﺻدﯾر ﻣﺻدراً ﻣﮭﻣﺎً ﻟﻠﻌﺎﺋدات، واﻻﺳﺗﯾراد ﯾﻠﺑﻲ اﺣﺗﯾﺎﺟﺎت اﻟﺳوق اﻟﻣﺣﻠﯾﺔ وﯾدﻋم اﻟﺻﻧﺎﻋﺔ. ﺗﻌﺗﺑر اﻟﺳﻠﻊ اﻟرﺋﯾﺳﯾﺔ ﻟﻠﺗﺻدﯾر اﻟﻣواد اﻟﻛﯾﻣﯾﺎﺋﯾﺔ واﻟﻣﻌﺎدن واﻟﻣﻼﺑسل واﻷدوﯾﺔ واﻟﺧﺿروات، ﺑﯾﻧﻣﺎ ﺗﺗﻛون اﻟواردات اﻟرﺋﯾﺳﯾﺔ ﻣن اﻟﻧﻔط واﻟﻐﺎز واﻟﻣواد اﻟﻐذاﺋﯾﺔ واﻟﺳﯾﺎرات واﻵﻻت واﻟﻣﻌدات.

* **اﻟﺷرﻛﺎء اﻟﺗﺟﺎرﯾﯾن اﻟرﺋﯾﺳﯾﯾن ﻓﻲ اﻟﺗﺟﺎرة اﻷردﻧﯾﺔ :**

1.اﻟوﻻﯾﺎت اﻟﻣﺗﺣدة اﻷﻣرﯾﻛﯾﺔ

2.دول اﻟﺧﻠﯾﺞ اﻟﻌرﺑﻲ

3.اﻻﺗﺣﺎد اﻷوروﺑﻲ

ﺗﻌﺗﺑر اﻟوﻻﯾﺎت اﻟﻣﺗﺣدة اﻷﻣرﯾﻛﯾﺔ أﺣد أھم ﺷرﻛﺎء اﻷردن اﻟﺗﺟﺎرﯾﯾن، ﺣﯾث ﺗوﺟد ﺑﯾن اﻟﺑﻠدﯾن اﺗﻔﺎﻗﯾﺔ ﺗﺟﺎرة ﺣرة. ﺗﺷﻣل اﻟﺻﺎدرات اﻷردﻧﯾﺔ ﻟﻠوﻻﯾﺎت اﻟﻣﺗﺣدة أﺳﺎﺳﺎ اﻟﻣﻼﺑس واﻟﻣﻧﺳوﺟﺎت واﻟﻣواد اﻟﻛﯾﻣﯾﺎﺋﯾﺔ واﻷدوﯾﺔ.

اﻟدول اﻟﺧﻠﯾﺟﯾﺔ ھﻲ أﯾﺿﺎً ﺷرﻛﺎء ﺗﺟﺎرﯾﯾن ﻣﮭﻣﯾن ﻟﻸردن، ﺣﯾث ﺗرﺗﻛز اﻟﻌﻼﻗﺎت اﻟﺗﺟﺎرﯾﺔ ﻋﻠﻰ ﺗﺑﺎدل اﻟﺑﺿﺎﺋﻊ واﻟﺧدﻣﺎت، ﺑﺎﻹﺿﺎﻓﺔ إﻟﻰ اﻻﺳﺗﺛﻣﺎرات.

ﻛﻣﺎ ﯾﺷﻛل اﻻﺗﺣﺎد اﻷوروﺑﻲ ﺟزءًا ﻛﺑﯾراً ﻣن اﻟﺗﺟﺎرة اﻷردﻧﯾﺔ، ﺣﯾث ﯾﻌﺗﺑر اﻷردن ﺟزءًا ﻣن اﻻﺗﻔﺎﻗﯾﺔ اﻷورو-ﻣﺗوﺳطﯾﺔ، اﻟﺗﻲ ﺗﺗﯾﺢ اﻟوﺻول إﻟﻰ أﺳواق أوروﺑﯾﺔ واﺳﻌﺔ.

* **التحديات والفرص:**

ﺗواﺟﮫ اﻟﺗﺟﺎرة اﻷردﻧﯾﺔ ﻋدة ﺗﺣدﯾﺎت، ﺑﻣﺎ ﻓﻲ ذﻟك اﻟﻌﺟز اﻟﺗﺟﺎري اﻟﻛﺑﯾر، واﻻﻋﺗﻣﺎد اﻟﻛﺑﯾر ﻋﻠﻰ اﻻﺳﺗﯾراد، واﻟﺗﺄﺛر ﺑﺎﻻﺿطراﺑﺎت اﻟﺳﯾﺎﺳﯾﺔ ﻓﻲ اﻟﻣﻧطﻘﺔ. ﻛﻣﺎ ﯾﻌﺗﺑر اﻟﺗﻘﻠب ﻓﻲ أﺳﻌﺎر اﻟطﺎﻗﺔ ﻋﺎﻟﻣﯾﺎً ﻋﺎﻣﻼً ﻣؤﺛراً ﻓﻲ اﻗﺗﺻﺎد اﻷردن اﻟذي ﯾﻌﺗﻣد ﺑﺷﻛل ﻛﺑﯾر ﻋﻠﻰ اﻟطﺎﻗﺔ اﻟﻣﺳﺗوردة ﻣﻊ ذﻟك، ﯾﺗوﻓر ﻓﻲ اﻷردن اﻟﻌدﯾد ﻣن اﻟﻔرص اﻟﺗﺟﺎرﯾﺔ، ﺑﻣﺎ ﻓﻲ ذﻟك اﺳﺗﻐﻼل اﻟﻘوة اﻟﻌﺎﻣﻠﺔ اﻟﺷﺎﺑﺔ واﻟﻣؤھﻠﺔ، وﺗطوﯾر اﻟﻘطﺎﻋﺎت اﻟﻧﺎﺷﺋﺔ ﻣﺛل ﺗﻛﻧوﻟوﺟﯾﺎ اﻟﻣﻌﻠوﻣﺎت واﻻﺗﺻﺎﻻت واﻟطﺎﻗﺔ اﻟﻣﺗﺟددة، واﺳﺗﻐﻼل اﻻﺗﻔﺎﻗﯾﺎت اﻟﺗﺟﺎرﯾﺔ ﻣﻊ اﻟﺷرﻛﺎء اﻟدوﻟﯾﯾن ﺗﻠﻌب اﻟﺗﺟﺎرة دوراً ﻣﮭﻣﺎً ﻓﻲ اﻻﻗﺗﺻﺎد اﻷردﻧﻲ، ﺣﯾث ﺗﺷﻛل أﺣد اﻟﻣﺻﺎدر اﻟرﺋﯾﺳﯾﺔ ﻟﻠﻌﺎﺋدات، وﺗوﻓر اﻟﺳﻠﻊ واﻟﺧدﻣﺎت اﻟﺗﻲ ﺗﺣﺗﺎﺟﮭﺎ اﻟﺑﻼد.

ﻋﻠﻰ اﻟرﻏم ﻣن اﻟﺗﺣدﯾﺎت اﻟﻣﺳﺗﻣرة، ﯾوﺟد اﻟﻌدﯾد ﻣن اﻟﻔرص اﻟﻣﺗﺎﺣﺔ ﻟﺗﻧﻣﯾﺔ اﻟﺗﺟﺎرة اﻷردﻧﯾﺔ، ﻣن ﺧﻼل اﺳﺗﻐﻼل اﻟﻘوة اﻟﻌﺎﻣﻠﺔ اﻟﺷﺎﺑﺔ واﻟﻣؤھﻠﺔ وﺗطوﯾر ﻗطﺎﻋﺎت ﻧﺎﺷﺋﺔ وﻣﺑﺗﻛرة. ﺗﺣﻘﯾﻖ ھذه اﻟﻔرص ﯾﺗطﻠب ﺗﻧﻔﯾذ اﺳﺗراﺗﯾﺟﯾﺎت ﺗﺟﺎرﯾﺔ واﻗﺗﺻﺎدﯾﺔ ﻣﺳﺗداﻣﺔ وﺗﺷﺟﯾﻊ اﻻﺳﺗﺛﻣﺎر اﻷﺟﻧﺑﻲ واﻟﻣﺣﻠﻲ ﻓﻲ ﻧﮭﺎﯾﺔ اﻟﻣطﺎف، ﯾﻣﻛن ﻟﻸردن اﻻﺳﺗﻔﺎدة ﻣن ﻣوﻗﻌﮫ اﻟﺟﻐراﻓﻲ اﻻﺳﺗراﺗﯾﺟﻲ وﻋﻼﻗﺎﺗﮫ اﻟﺗﺟﺎرﯾﺔ ﻣﻊ اﻟﺷرﻛﺎء اﻟدوﻟﯾﯾن ﻟﺗﺣﺳﯾن ﻧﻣو اﻗﺗﺻﺎده واﻟﺗﺄﺛﯾر اﻹﯾﺟﺎﺑﻲ ﻋﻠﻰ ﻣﺳﺗوى اﻟﻣﻌﯾﺷﺔ ﻟﻠﺷﻌب اﻷردﻧﻲ.

**ﺛﺎﻧﯾﺎً: واﺟﺑﺎت اﻟﺗﺎﺟر اﻟﻣﻧﺻوص ﻋﻠﯾﮭﺎ ﻓﻲ اﻟﻘﺎﻧون:**

1. التسجيل في سجل التجار (المادة 12)
2. الحفاظ على السجلات والمستندات التجارية (المواد 19-22)

يحتاج التجار في الأردن إلى التسجيل في سجل التجار، والذي يعتبر السجل الرسمي للتجار والشركات في المملكة. يتطلب القانون الأردني من التجار الحفاظ على سجلات ومستندات تجارية دقيقة وموثوقة، مثل دفاتر اليومية ودفاتر المخزون والقوائم المالية.

**ثالثاً: واجبات التاجر تجاه الزبائن:**

1. التصريح عن جودة البضائع والخدمات (المادة 81)
2. توفير المعلومات اللازمة عن البضائع والخدمات (المادة 82)

يتطلب القانون الأردني من التجار تقديم تصريحات دقيقة بشأن جودة البضائع والخدمات التي يقدمونها. كما يفترض القانون أن يوفر التاجر المعلومات الضرورية عن البضائع والخدمات للزبائن، بما في ذلك المواصفات والأسعار والشروط المتعلقة بالبيع والضمانات.

**رابعاً: واجبات التاجر تجاه الموظفين:**

1. الامتثال لقوانين العمل (المادة 5)
2. توفير بيئة عمل آمنة وصحية (المادة 6)

يتعين على التجار في الأردن الامتثال لقوانين العمل المحلية والدولية، بما في ذلك توفير أجور عادلة وساعات عمل معقولة والحفاظ على معايير الصحة والسلامة. يجب على التاجر أيضًا التأكد من توفير بيئة عمل آمنة وصحية للموظفين، وذلك من خلال الامتثال للوائح الصحة والسلامة المهنية.

**خامساً: واجبات الاجر تجاه الموردين والشركاء التجاريين:**

1. الالتزام بعقود التجارة والتزامات الشراكة (المادة 15)
2. الامتثال لقوانين المنافسة ومكافحة الاحتكار (المادة 21)

يحتاج التجار إلى الامتثال لعقود التجارة والشراكات التي يبرمونها مع الموردين والشركاء التجاريين. يشمل ذلك تلبية التزامات الشراء والبيع وتقديم الدعم الفني والمساعدة. يتعين على التجار أيضًا الامتثال لقوانين المنافسة ومكافحة الاحتكار لضمان عدم الإضرار بالتنافس العادل في السوق.

**سادساً: واجبات التاجر تجاه الدولة:**

1. الامتثال للوائح الضريبية والجمركية (المادة 11)
2. التزامات التصدير والاستيراد (المادة 17)

يجب على التجار الامتثال للوائح الضريبية والجمركية المتعلقة بتجارتهم، بما في ذلك دفع الضرائب المستحقة وتقديم التقارير الضريبية بشكل دوري. يتعين عليهم أيضاً الامتثال للقوانين المتعلقة بالتصدير والاستيراد، بما في ذلك الحصول على التراخيص المناسبة والدفع المناسب للرسوم الجمركية.

**سابعاَ: لامتثال التجاري: السر الأساسي لنجاح الأعمال:**

واجبات التاجر ليست مجرد الالتزامات القانونية، بل هي أيضاً جزء أساسي من أخلاقيات الأعمال والممارسات الجيدة. يمكن أن يعزز الامتثال لهذه الواجبات سمعة التاجر وعلاقاته مع العملاء والموردين والموظفين والمجتمع. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يساعد الامتثال للواجبات التجارية في تجنب المخاطر القانونية والمالية والتحقق من النجاح في العمل التجاري.

**الفهرس**

المقدمة

2.

دور التجارة في الاقتصاد الأردني

التحدیات والفرص 3

[الطبیعة القانونیة لعقد العمل تحت التجربة 4](#bookmark10)

[أركان عقد العمل تحت التجربة 4](#bookmark12)

الآثار المترتبة على عقد العمل تحت التجربة 5

انتھاء عقد العمل تحت التجربة

شروط عقد العمل توافر عنصري التبیعة والإشراف

11

الفھرس

12

المراجع

13

**مصادر:**

1. "قانون التجارة الأردني (قانون رقم 12 لسنة 1966)". منشور في الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية.
2. "مبادئ القانون التجاري في الأردن". الدكتور محمد العدوان، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، عمان، 2018.
3. "قانون العمل الأردني والقوانين المتعلقة". الدكتور نبيل العجرمي، دار الثقافة للنشر، الطبعة الثالثة، عمان، 2020.
4. البنك الدولي. (2021). تقرير البنك الدولي حول التنمية العالمية. من https://www.worldbank.org/en/publication/wdr2021
5. دائرة الجمارك الأردنية. (2021). الإحصاءات السنوية للتجارة الخارجية.من https://www.customs.gov.jo/statistics

­­